

التَّبَعُثُ الْخَاسِ

أبرز نماذج إمامية مُعاصرة تصدَّت لنقدِ «الصَّحِيحِينَ»



## المَطْلَب الأوَّل

شيخ الشريعة الأصبهاني (ت ١٣٣٩هـ)

وكتابه «القول الصَّراح في البخاريِّ وصحيحه الجامع»<sup>(١)</sup>

يُعتبر كتاب (شيخ الشريعة)<sup>(٢)</sup> هذا بمثابة القاعدة التَّأصيليَّة النَّمُوذجيَّة لمن جاء بعده مِنَ الإماميَّة المُعاصرين في مُعارضَةِ السُّنَّة، ونقدِ مُصنَّفات أهل الحديث، وهو أعظمُ شبهةٍ مِنْ سَلَفِهِ «تَحِيَّةُ الْقَارِي» لعلِّي عَزَّ الدِّين - وقد تقدَّمَ ذِكْرُهُ<sup>(٣)</sup> - وأوسعُ منه في إيراد الإشكالات بِدرجاتٍ، غير أنه مات قبل إتمامِهِ<sup>(٤)</sup>. وأغلبُ مَنْ أتى بعده مِنْ أهلِ مِلَّتِهِ إنَّما يُحيلون إلى كتابِهِ هذا دون كتاب عليِّ عَزَّ الدِّين استغناءً عنه به<sup>(٥)</sup>.

---

(١) ذكر جعفر السَّبحاني مقدِّم الكتاب (ص/ ١٠) أنَّ المؤلِّف لم يضع لكتابه عنوانًا، فسَمَّاه تلميذه: آقا برزك الطهراني (ت ١٣٨٩هـ): «القول الصَّراح في نقد المُصنَّح»، لكنَّهُ طُبِع بعد ذلك باسم «القول الصَّراح في البخاريِّ وصحيحه الجامع».

(٢) فتح الله بن محمد جواد الأصفهاني: فقيه إمامي، من كبار المشاركين في ثورة العراق الأولى على الإنكليز، أصله من شيراز، ومنشأه بأصبهان، تفقه وقرأ فيها العربية، وانتقل إلى النجف فانتَهت إليه رئاسة علمائها، انظر «الأعلام» للزركلي (١٣٥/٥).

(٣) في (١/ ١٤٨).

(٤) انظر «الحديث النبوي بين الرواية والذِّراية» للسَّبحاني (ص/ ٧٢).

(٥) انظر «موقف الإمامية من أحاديث العقيدة» لفيضان الحربي (ص/ ١٠٠).

وقد تنوعت مطاعنُ (شيخ الشريعة) في البخاري و«جامعه الصحيح» وتباينت شُبهاته حوله حسبَ ترتيب أبواب كتابه، حيث قسّم موضوعاته إلى ثلاثة فصول: خَصَصَ الفصل الأول: لإلزام البخاري بأحاديث أغفلها في فضائل علي بن أبي طالب (عليه السلام)، وهذه أغلبها لا ترتقي أصلاً إلى شرط البخاري في الصحة، مثل حديث: «إني تاركُ فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر...»<sup>(١)</sup>.

أو يلزمه بما هو ساقط الإسناد من الأساس! كحديث: «عليّ بابُ حِطّة، من دَخَلَ منه كان مؤمناً، ومن خَرَجَ منه كان كافراً»<sup>(٢)</sup> أو يُلزمه برأيه من أهل البيت أهمل ذكره، أشهرهم جعفر الصادق، وذلك لُيُبِت ما يدّعيه من إضمار البخاري لعداوة لآل البيت، فيسهّل عليه إسقاط اعتبار «صحيحه» من قلب المُتَشَبِّع.

ولقد حَسَا المؤلف فصله الأول هذا بتهويلات كثيرة، ودعاوي هائلة، يستدعي بها قلقَ القارئ، منها -مثلاً-: دعواه أن شرطَ حُبِّ آل البيت الامتناع عن نقدِ أفرادهم بالمرّة!<sup>(٣)</sup> وتحذيره من خطأ فاطمة عليها السلام في طلبها الميراث بالكُفْر<sup>(٤)</sup>.

لكن ليته بقي على هذا النَّفْسِ التَّكْفِيرِي فلم يزد عليه قُبْحُ التَّنْذِيرِ والفِرْأ! كَسَبَتْهُ تصحيح بعض الأخبار الباطلة إلى أئمة السّنة وهم من ذلك براء<sup>(٥)</sup>،

(١) أخرجه الترمذي (٦٦٣/٥)، برقم: (٣٧٨٨)، وقال: حسن غريب.

(٢) أورده الذّيلعي في «الفردوس بمأثور الخطاب» (٦٤/٣)، وقال الذّهي: «هذا باطل، حسين الأشقر -راوي الحديث- واه، قال البخاري: فيه نظر»، انظر «لسان الميزان» (٥٣١/١).

(٣) انظر «القول الصّراح» (ص/٥٢).

(٤) انظر «القول الصّراح» (ص/٥٧).

(٥) كقوله (ص/٢٦): «... وما نواتر في كتب الفريقين، من قول النبي (صلى الله عليه وآله وسلم): «مثل أهل بيتي كسفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها هلك»؛ وهذا الحديث لا يُعرف له إسناد صحيح، ولا هو في شيء من كتب الحديث التي يُعتمد عليها، كما بيّنه الذّهي في «المتقن» (ص/٤٧٦).

وتعريجه على سيرة البخاري بما لا يخلو من لمز في شخصه، وطعن في عقيدته، والكذب عليه بنسبة القول بخلق القرآن إليه<sup>(١)</sup>.

**وأما الفصل الثاني:** فانتفى فيه ثلاث عشرة رواية من «الجامع الصحيح»، ادعى أنها كذب، أكثرها متعلّق بمقام النبوة، لم يُخلها من ثلب بعض الصحابة، حتّى فاز فائزها على ابن تيمية لئصرته السنة ونقلتها.

وقد أكثر المؤلف في هذا الفصل النقل عن كتب أهل السنة وشروجهم للأحاديث، إغفالاً منه في تثبيت شبهه في قلب المغفل، بعضها محض تليس وقلب للحقائقي، ما يلبث القارئ اللبيب أن تنكشف له عند استبراء مراجعه التي يُحيل إليها، لتظهر كذبه في الإحالات.

وبعضها الآخر: الإشكال واقع منه -بادئ الأمر- حقيقة، لكن لا يحتاج في كشفه إلّا إلى سعة اطلاع من القارئ على الروايات، مع حسن استعمال لعلوم الآلة حتّى تنفك الشبهة وتندجس تباعاً، وأهل الحديث قد أدّوا ما عليهم في هذا الباب على أكمل وجه.

مثال ذلك في هذا الفصل: ما أخرجه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ»<sup>(٢)</sup>.

فقال (شيخ الشريعة) مُتَعَبِّبًا إِثَاهُ: «هذا الخبر مروى عن عائشة -أيضاً- عن رسول الله ﷺ، وقد عدّه ابن الجوزي في «الموضوعات»، وأدرجها في الأحاديث الموضوعية والروايات المكذوبة!

قال: روى عمرو بن المخرم البصري، عن ثابت الحفّار، عن ابن مليكة<sup>(٣)</sup>، عن عائشة رضي الله عنها قالت: سألت رسول الله ﷺ عن كسب المعلمين، فقال: «إِنَّ أَحَقَّ مَا أُخِذَ عَلَيْهِ الْأَجْرُ كِتَابُ اللَّهِ». قال ابن عدي: ليعمر أحاديث

(١) انظر «القول الشراح» (ص/٧٣).

(٢) أخرجه البخاري (ك: الطب، باب: الشرط في الرقية يقطع من الغنم، رقم: ٥٧٢٧).

(٣) كذا في كتاب الأصبهاني، والضّواب: ابن أبي مليكة.

مَنَّاكِبِر، وثابِتٌ لا يُعرَف، والحديثُ منكرٌ، وفي الميزان: ثابت الحفَّار عن أبي مليكة بخبرٍ مُنكر<sup>(١)</sup>.

كذا قال؛ وعند الرجوع بالحديث إلى مَظَانِّهِ الأَصْلِيَّةِ، نجدُ أنَّ البخاريَّ أوردَه ضمنَ «كتابِ الطَّبِّ»، في باب «الشَّرْطُ في الرُّقِيَّةِ بقطيع من الغنم»، من حديث ابنِ عَبَّاسٍ في سياقٍ آخرٍ يقول فيه: أنَّ نَفَرًا من أصحابِ النَّبِيِّ ﷺ مَرُّوا بماءٍ، فيهم لَدَيْغٌ أو سَلِيمٌ، فعرَضَ لهم رجلٌ من أهلِ الماءِ، فقال: هل فيكم من راقٍ؟ إنَّ في الماءِ رجلًا لَدَيْغًا أو سَلِيمًا، فانطلقَ رجلٌ منهم، فقرأ بفاتحةِ الكتابِ على شَاءٍ، فَبَرَأَ! فجاء بالشَّاءِ إلى أصحابِهِ، فكَرِهوا ذلك، وقالوا: أخذتَ على كتابِ الله أجْرًا! حتَّى قدما المدينة، فقالوا: يا رسولَ الله، أخذَ على كتابِ الله أجْرًا، فقال رسولُ الله . . . الحديث.

بينما الَّذي أورده ابنِ عدي<sup>(٢)</sup> -وعنه ابنُ الجوزي<sup>(٣)</sup>- هو حديثٌ آخر لعائشة، لا علاقة له بحديث ابنِ عَبَّاسٍ في البخاري! ففيه سؤالها إِيَّاهُ ﷺ عن كَسْبِ المُعَلِّمين.

ورجالٌ سَنَدِ البخاريِّ غير رجالِ ابنِ عدي<sup>(٤)</sup>، وليس في رجالِ البخاريِّ مَنْ يُتَّهَمُ، ولذلك عَمِيَ (شيخُ الشَّرِيعَةِ) على قُرَّانِهِ إسنَادَ البخاريِّ ومتنَ حديثِهِ كاملاً، كي لا يُلَحَظَ هذا التَّبَايُنُ! وقد جنى بسوءِ قصِدهِ هذا على نَفْسِهِ، ولم يَضُرَّ البخاريَّ بشيءٍ.

**وأما الفصل الثالث:** فليس فيه مِمَّا يَسْتَدْعِي النَّظَرَ، غير قدِّحِه في دينِ خمسةٍ من الصَّحْبِ الكِرَامِ والتَّنْقِيسِ من جَفَظِهِم، وهم: أبو هريرة، وأبو موسى

(١) انظر «القول الصَّراح» (ص/١٥٤).

(٢) أخرجه ابنِ عدي في «الكامل في ضمَماءِ الرجال» (٦/٢٦٢).

(٣) «الموضوعات» لابنِ الجوزي (١/٢٢٩).

(٤) لا يشترك السَّنَدان إلا في ابنِ أبي مليكة.

الأشعري، وعبد الله بن عمرو، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمر رضي الله عنه،  
مُجَاهِرًا بِسَبِّهِمْ وإِعْلَانِ رِدَّتِهِمْ، وَالتَّشْنِيعِ عَلَى الْبَخَارِيِّ حَيْثُ أَخْرَجَ عَنْهُمْ<sup>(١)</sup>، بِمَا  
لَا جَدِيدَ فِيهِ غَيْرَ تَرْدِيدِ شُبُهَاتِ أَسْلَافِهِ الْمُنْحَرِفَةِ عَنِ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ.

---

(١) انظر «القول الصَّراح» (ص/٣٥-٤٦).

**المَطْلَب الثَّانِي**  
**مَحَمَّدُ جَوَادِ خَلِيل**  
**وكتابه «كشف المُتواري في صحيح البخاري»**  
**و«صحيح مسلم تحت المجهر»**

أَلَفَ هَذَا الْبَاحِثُ اللَّبْنَانِيُّ مَوْسُوعَتَيْنِ جَمَعَتَا مِنَ الشُّبْهِ عَلَى «الصَّحِيحَيْنِ» مَا لَمْ يَجْمَعَهُ رَافِضِيٌّ غَيْرُهُ فِيمَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ، بَحِثَ تَضَمَّنَا طَعُونَ مَنْ سَبَقَهُ وَزِيَادَةً، وَلَعَلَّهُمَا آخِرُ مَا أَلَفَ فِي بَابِ الطَّعْنِ فِي «الصَّحِيحَيْنِ» مِنْ كُتَّابِ الْإِمَامِيَّةِ إِلَى سَاعَةِ كِتَابَتِي لِهَذَا الْبَحْثِ.

فَأَمَّا كِتَابُهُ «كَشَفُ الْمُتَوَارِي»: فَوَاقِعُ فِي ثَلَاثِ مَجْلَدَاتٍ، اسْتَوْعَبَ فِيهَا الْكَلَامَ عَلَى (تِسْعِمَائَةٍ وَاثْنَيْنِ وَخَمْسِينَ) حَدِيثًا مِنْ «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»<sup>١</sup> يَسْتَدِلُّ بِبَعْضِهَا لِإِبْطَالِ مَذْهَبِهِ، وَأَكْثَرُهَا لِلطَّعْنِ فِي صَحَّتِهَا مَتْنًا، وَيَتَطَرَّقُ أحيانًا إِلَى آسَانِيدِهَا إِنْ رَمَقَ فِيهَا أَيُّ رَاوٍ تُكَلِّمُ فِيهِ وَلَوْ كَلَامًا خَفِيفًا مُتَجَاوِزًا.

وَأَمَّا كِتَابُهُ الْآخَرُ «صَحِيحُ مُسْلِمٍ تَحْتَ الْمَجْهَرِ»: فَهُوَ اخْتِصَارٌ لِكِتَابِهِ الْأَصْلِ «صَحِيحُ مُسْلِمٍ بَيْنَ الْقُدَاسَةِ وَالْمَوْضُوعِيَّةِ»، نَقَدَ فِيهِ قِرَابَةَ أَلْفِ حَدِيثٍ فِي «مُسْلِمٍ» فِي أَرْبَعَةِ مُجَلَّدَاتٍ، ارْتَأَى اخْتِصَارَهُ فِي هَذَا، قَدْ صَمَّمْتُهُ خَمْسَةً وَأَرْبَعِينَ بَابًا، فِي كُلِّ بَابٍ حَدِيثٌ وَاحِدٌ - عَلَى الْأَقْلَى - مَطْعُونٌ فِيهِ.



ولقد صرَّح الكاتب بِالْعَرَضِ مِنْ وَضْعِ كِتَابِهِ «الْمُتَوَارِي» -وِيلْحَقُهُ فِي ذَلِكَ كِتَابُهُ عَنْ مُسْلِمٍ- بِأَنَّهُ: أَلَفَّهُ فَهْرَسًا لِأَجْلِ تَسْهِيلِ رَجُوعِ طَائِفَتِهِ إِلَى أَحَادِيثِهِمَا عِنْدَ مَنَاقِشَةِ أَهْلِ السُّنَنِ، حِسْبَةَ مَنْهُ لِنَصْرَةِ بَاطِلِهِ، بَعْدَ قَلْبِهِ مِنْ تَسَاهُلِ طَائِفَتِهِ فِي عَزْوِ الْأَخْبَارِ النَّبَوِيَّةِ إِلَى مِظَانِهَا الصَّحِيحَةِ، وَضَعْفِهِمْ فِي مَعْرِفَةِ مَصَادِرِهَا عِنْدَ أَهْلِ السُّنَنِ، وَتَسْرُعِهِمْ إِلَى تَكْذِيبِ وَجُودِ أَحَادِيثِ بَادِعَاءِهِمْ فَقَدْهَا فِي بَعْضِ الطَّبَعَاتِ الْحَدِيثَةِ، مَعَ أَنَّهَا فِي طَبَعَاتٍ أَصَحَّ وَأَتَقَنَ مَوْجُودَةٌ!

يقول: «... لَذَا قَمْتُ بِجَمْعِ الْأَحَادِيثِ الَّتِي طَالَمَا يَحْتَاجُهَا إِخْوَانِي، وَوَضَعْتُهَا مَا بَيْنَ دَفْتَيْ هَذَا الْكِتَابِ، وَمِنْ تِلْكَ الْأَحَادِيثِ مَا فِيهِ نَظَرٌ، وَعَلَيْهِ عِلَامَاتُ اسْتِفْهَامٍ، وَمِنْهَا مَا يُخَالِفُ الشَّرِيعَةَ، وَيَتَعَارَضُ مَعَ السُّنَةِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ، وَمِنْهَا مَا يَحِطُّ مِنْ مَنَزَلَةٍ وَشَأْنِ الرَّسُولِ ﷺ، مُضَافًا إِلَى الْأَحَادِيثِ الَّتِي تَسْخَرُ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ»<sup>(١)</sup>.

ولقد رَتَّبَ الْمُؤَلِّفُ كِتَابِيهِ مِنْ حَيْثُ الْكُتُبِ وَالْأَبْوَابِ وَالْأَحَادِيثِ حَسَبَ تَرْتِيبِهَا الْمَوْجُودِ فِي «الصَّحَّاحِينَ»، مُقْتَصِرًا فِيهِمَا عَلَى «الْأَحَادِيثِ الَّتِي يَجِبُ أَنْ يَتَوَقَّفَ الْمُسْلِمُ الْمُؤَخِّدَ عِنْدَهَا»<sup>(٢)</sup>.

و(جواد خليل) فِي مُقَدِّمَاتِ كِتَابِهِ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا غَيْرَ مَكْتَرِثٍ مِنْ أَنْ يَقْلَعُ الْقَوْلَ فِي شَخْصِ الْبُخَارِيِّ بِخَاصَّةٍ، وَأَنْ يُجْهَدَ قَلَمُهُ لَتَسْفِيهِ «صَحِيحِهِ»، فَهُوَ الَّذِي يَرَى الْبُخَارِيَّ رَجُلًا سَيِّئَ الْحِفْظِ!<sup>(٣)</sup> يَرْوِي عَنِ الْمَجْرُوحِينَ الْبَيِّنَ جَرَحُهُمْ، وَأَنَّهُ فَوْقَ ذَلِكَ نَاصِيئِي، «يَطْمَسُ فُضَائِلَ أَهْلِ الْبَيْتِ، فِي حِينِ أَنَّهُ قَامَ بِوَضْعِ وَاخْتِلَاقِ رَوَايَاتٍ فِي صَحَابِيَّةٍ، وَهُمْ مِمَّنْ كَانَ الْقَلَنْ فِيهِمْ أَوْلَى»<sup>(٤)</sup>.

(١) «كشف المتواري» (١/ ١٠).

(٢) «كشف المتواري» (١/ ١١).

(٣) «كشف المتواري» (١/ ٤٨).

(٤) «كشف المتواري» (١/ ٢٣).

فلقد وقع المؤلف بهذه التفسيرية المضطربة بالغيب على البخاري في كثير من الخطايا المنهجية، منها:

انتزاعه للنتائج الحكمية من مسلميات أولية: كأن يهرّف في بعض تعليقاته بالطعن على أي حديث فيه فضيلة لصحابي، لمجرد أنه صحابي، فالحقّ عنده أن يكون من أهل التفاق!

بل كان من فظيع استنتاجاته: استدلاله على نفسي التفاق في الصحابة، بقول ابن أبي مليكة: «أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ، كلهم يخاف التفاق على نفسه!» وحكاية مثل هذا الهراء تُغني عن إبطائه، مع قوله بعدها: «الشاهد على ذلك: ما تقوله العامة بتعريف الصحابي: أنّه من لقي النبي ﷺ في حياته مُسلمًا، ومات على إسلامه . . إذن، فعبد الله بن أبي بن سلول -هذا المنافق- يدرج مع الصحابة!»<sup>(١)</sup>.

ومعلوم عند ولدان الكتائب، أنّ الرجل إذا كان على عهد النبي ﷺ معلوم التفاق، فإنّ ذلك من موانع انصافه بالصحة أصلاً.

فهكذا أغلب حاله في تعقباته لأحاديث «الصحيحين»، كثير الإلزام لأهل السنة بما لا يلزم، تراه -مثلاً- يردّ حديث رؤيا النبي ﷺ نفسه يُعطي فضل لِبْنِ شَرِبِه لعمر ﷺ، وتأويله إيّاه بالعلم، فيعارضه (جواز) بالحديث المشهور في إنكار امرأة على عمر نهيه عن المغالاة في المهور<sup>(٢)</sup>! بدعوى: أنّ كيف يجتمع علمه هذا، مع استدراك هذه العايية عليه؟! حيث اختلط في عقله بين العلوية والعصمة.

ليختّم بعد نقده لهذا الحديث بظريف قوله: «... ثمّ ألا يعلم أهل العامة بأنّ الفضائل لا تُكتسب بالرؤيا والأحلام»<sup>(٣)</sup>.

(١) «كشف المتواري» (٦٧/١-٦٨).

(٢) وقد عزا المؤلف هذا الأثر إلى تفسير الزمخشري (٤٩١/١)، مع كونه بأسانيده في غير ما مُصنّف من مُصنّفات الحديث، وهذا من غوار التخريج!

(٣) هذا النصّ والذي قبله في «كشف المتواري» (٧٤/١).

نعم، هذا إذا كانت واردة في أضغاث أحلامك المزعجة! أمّا رؤيا الأنبياء  
فحقٌّ ووَحي، كما اعترفت به أنت نفسك بعد هذا الموضع بصفحات! <sup>(١)</sup>  
لكنَّ التَّحاملَ يودي بصاحبه إلى التَّغابي والتَّغافل!

فرع: نموذجٌ من طَعْنٍ (جواد خليل) بأخبارِ «الصَّحَّاحين»: أحاديث سهوِ  
النَّبِيِّ ﷺ في الصَّلَاة:

العجيب ممَّا تقدَّم مِن عِبثِ الكَاتِبِ، أَنْ يُعْلِنَ تَوْصِيَهُ إِلَى مَرْمَى أَهْلِ  
الحديثِ مِن اخْتِلَاقٍ مَا اخْتَلَقُوهُ مِن أَخْبَارِ «الصَّحَّاحين»، واكتشافِهِ لِلْمُؤَامَرَةِ الَّتِي  
بَاعُوا لِأَجْلِهَا الدِّينَ.

وذلك في سياقٍ طعنه في أخبارِ سهوِ النَّبِيِّ ﷺ في الصَّلَاة، حيث قال:  
«حاشا رسولَ الله ﷺ أَنْ يَنْسَى كَمْ صَلَّى! وكلُّ ما يُقال في ذلك، فهو لتبريرٍ ما  
صَدَرَ مِنَ الْحُكَّامِ، الَّذِينَ كَانُوا يَصَلُّونَ وَهُمْ سُكَارَى، وَلَا يَدْرُونَ كَمْ صَلُّوا! ..  
وهذا هو دَأْبُ أَهْلِ الْعَامَّةِ: الطَّعْنُ فِي النَّبِيِّ الْأَكْرَمِ، وذلك لإخراجِ أمثالِ الوليدِ  
مِن وَحْلِ التَّارِيخِ» <sup>(٢)</sup>.

وهذا كلامٌ مِّنْ جَانِبِ الْحَقِّ وَالْفُطْرَةِ، وَنَقَضُهُ مُجَلَّتِي فِي عِدَّةِ وجوه:  
الوجه الأول: أَنَّ السَّهْوَ أَوْ النِّسْيَانَ فِي الْمَرَّةِ -أحيانًا قليلة- ليس سُبَّةً  
ولا وصمةً عارٍ حتَّى نُتَزَّهَ عَنْهُ مَنْ هُوَ بَشَرٌ مِثْلُنَا، وَلَوْ كَانَ هُوَ نَبِيًّا رَفِيعًا؛ فِهَذَا  
نَبِيُّ اللَّهِ أَدَمَ ﷺ يَقُولُ عَنْهُ رَبُّهُ: ﴿فَنَسِيَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ [طه: ١١٥]، وَقَالَ  
مُوسَى ﷺ مُعْتَذِرًا لِلْخَضِرِ: ﴿قَالَ لَا تُؤَاخِذْنِي بِمَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٧٣].  
بل قال ربُّنا في حَقِّ نَبِيِّهِ مُحَمَّدٍ ﷺ نَفْسِهِ: ﴿وَأَذْكُرْ نَعْمَكَ إِذَا نَسِيتَ﴾  
[الكهف: ٧٤].

(١) انظر «كشف المتواري» (٦٤٣/٢).

(٢) «كشف المتواري» (١٥٤/١).

**الوجه الثاني:** القولُ بِعَصَمَةِ الأنبياءِ مِنَ السَّهْوِ والنَّسيانِ، فضلاً عن مُخَالَفَتِهِ لَصَرِيحِ آيِ الْكِتَابِ، هُوَ مُخَالَفٌ لِلْفُطْرَةِ الْبَشَرِيَّةِ الَّتِي أَجْرَاهَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْبَشَرِ دَلَالَةً عَلَى نَقْصِهِمْ، وَالْأَنْبِيَاءُ لَا شَكَّ مِنْ جُمْلَتِهِمْ وَإِنْ كَانُوا أَكْمَلَهُمْ؛ فَذَائِكَ أَصْلُ فِي بَنِي آدَمَ كُلِّهِمْ، وَمَنْ أَخْرَجَ الْأَنْبِيَاءَ مِنْ هَذَا الْأَصْلِ مُلْزَمٌ هُوَ بِاللَّيْلِ؛ وَأَنَا لِلْإِمَامِيَّةِ بِهِ ١٩ وَقَدْ نُقِلَ الْإِجْمَاعُ عَلَى جَوَازِ ذَلِكَ فِيهِمْ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ<sup>(١)</sup>.

**الوجه الثالث:** أَنَّ السَّهْوَ قَدْ يَفْعُ مِنَ الْإِنْسَانِ وَهُوَ بِخَاشِعٍ فِي صَلَاتِهِ، خَاضِعٌ فِيهَا لِرَبِّهِ، وَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَهُمَا، وَهَذَا وَاقِعٌ بِالتَّجَرِبَةِ، مَعْلُومٌ مِنْ أَحْوَالِ النَّاسِ.

**الوجه الرابع:** إِنَّ وَقُوعَ السَّهْوِ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ فِي صَلَاتِهِ فِي بَضْعِ مَرَّاتٍ قَلِيلَةٍ طِيلَتْ حَيَاتِهِ الْمُبَارَكَةِ، لَا يَجْعَلُهُ بِحَالٍ فِي عِدَادِ السَّاهِينَ أَوِ الْلَاهِمِينَ، كَمَا وَدَّ الْكَاتِبُ أَنْ يُصَوِّرَهُ تَهْوِيلاً وَتَشْنِيْعًا، فَمِثْلُ هَذِهِ التَّعْوِثِ الْمُشِينَةِ، لَا يَصِحُّ إِطْلَاقُهَا إِلَّا عَلَى مَنْ كَانَ ذَلِكَ دَيْدَنَهُ - كَمَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ آنَفًا -، وَلَيْسَ فِي أَخْبَارِ سَهْوِهِ ﷺ مَا يُشِيرُ إِلَى تَكَرُّرِ ذَلِكَ مِنْهُ.

هَذَا عَلَى مَا أَجْرَاهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى نَبِيِّهِ مِنْ ذَلِكَ السَّهْوِ مِنْ جَلِيلِ الْحُكْمِ التَّشْرِيعِيِّ، حَتَّى عَدَّ ابْنُ الْقَيِّمِ «سَهْوَهُ ﷺ» فِي الصَّلَاةِ مِنْ تَمَامِ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَى أُمَّتِهِ، وَإِكْمَالِ دِينِهِ، لِيَقْتَدُوا بِهِ فِيَمَا يُشْرَعُ لَهُمْ عِنْدَ السَّهْوِ<sup>(٢)</sup>.

**الوجه الخامس:** مَا أَدْعَاهُ مِنْ وَضْعِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ تَسْوِيْعًا لِمَا صَدَرَ مِنْ بَعْضِ الْأَمْرَاءِ مِنْ تَخْلِيلٍ فِي رُكْعَاتِ الصَّلَاةِ جَرَاءَ سُكْرِهِمْ، فَهُوَ مِنَ الْمُؤَلَّفِ مُغَالِطَةٌ وَمُكَابَرَةٌ، تَقْتَضِي عَدَمَ تَفْرِيقِهِ بَيْنَ السَّهْوِ وَالسُّكْرِ! فَلَا صِلَةَ بَيْنَ سَهْوِ الْعَاقِلِ الصَّاحِي فِي صَلَاتِهِ، وَبَيْنَ صَلَاتِهِ وَهُوَ سُكْرَانٌ.

ثُمَّ إِنَّ اسْتِشْهَادَ الْوَلِيدِ بْنِ عَقِبَةَ زِيَادَةً مِنْهُ فِي الْقِيِّ، فَإِنَّ الْوَلِيدَ حِينَ صَلَّى الْفَجَرَ أَرْبَعًا لُسْكِرِهِ، لَمْ يَعتَذرْ لِمَنْ خَلَفَهُ بِهَذِهِ الْأَحَادِيثِ، وَلَا الْخَلِيفَةُ عُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَوَّغَ فِعْلَتَهُ كَمَا يُسَوِّغُ لِلشَّهَاةِ، بَلْ عَاقَبَهُ!

(١) نقله الشُّوكَا نِي فِي «إرشاد الفحول» (١/١٠١).

(٢) «فَزَادَ الْمَعَادَةَ» (١/٢٨٢).

وَحُلَاصَةُ الْقَوْلِ فِي مِثْلِ أَحَادِيثِ هَذَا الْبَابِ :

أَنَا لَا نُثَبِّتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فِعْلاً تَضَمَّنَ صِفَةً، أَوْ نَنْفِي عَنْهُ ذَلِكَ، إِلَّا بِدَلِيلٍ مِنْ كِتَابٍ أَوْ أَثَرٍ صَحِيحٍ؛ وَإِلَّا فَتَخَيَّرْنَا الْكَمَالَاتِ لَهُ عَلَى مَزَاجِنَا مُطْلَقًا أَمْرٌ لَا يَنْضَبِطُ، وَالْآخِذُونَ بِهَذَا الْمَنْهَجِ، وَاقِعُونَ - لَا مَحَالَةَ - فِي وَرْطَةٍ مَعَ آيِ الْكِتَابِ، مَعَ مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ تَبَيَّنَ مَرَضَاتُ أَرْوَاحِكُمْ﴾ [التَّحْوِيزُ: ١١]، وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَخْفَى فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ [الْحُجُرَاتُ: ٣٧]!

فَالْأَعْلَى قَدَرًا لِلنَّبِيِّ ﷺ، أَنْ نَضَعَهُ فِي الْمَنْزِلَةِ الَّتِي وَضَعَهُ فِيهَا رَبُّنَا تَبَارَكَ وَتَعَالَى، مِنْ غَيْرِ إِفْرَاطٍ يَرْفَعُهُ عَنْ بَشَرِيَّتِهِ، وَلَا تَفْرِيطٍ يُخْرِجُهُ عَنْ نُبُوَّتِهِ.

وَمَعَ مَا وَقَعَ فِيهِ الْمُؤَلَّفُ مِنْ خَطَايَا مَنْهَجِيَّةٍ وَمِغَالَطَاتٍ عِلْمِيَّةٍ كَثِيرَةٍ، إِلَّا أَنَّ كِتَابَهُ قَدْ اشْتَمَلَ عَلَى جُمْلَةٍ لَا يُسْتَهَانَ بِهَا مِنْ شُبُهَاتٍ مُغْلَفَةٍ بِغِشَاءِ الْإِسْتِشْكَالِ الْعِلْمِيِّ الْبَرِيِّ، تَقْتَضِي الْوُقُوفَ عِنْدَهَا بِحُزْمٍ وَقُوَّةٍ، لِبَيَانِ زَيْفِ دَعَاوِهَا لِمَنْ يَقَعُ عَلَيْهَا، كَي لَا تَلْبَسَ عَلَى طُلَّابِ الْحَقَائِقِ الشَّرْعِيَّةِ، نَاهِيكَ عَنْ عَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ.

**المَطْلَب الثالث**  
**محمّد صادق النّجّمي**  
**وكتابه «أضواء على الصّحّاحين»**

حَظَّ (النّجّمي) هذا الكتابَ باللسانِ الفارسيّ، ثُمَّ نُقِلَ بعد موته إلى العربيّة<sup>(١)</sup>، لم يقصُرْ على تعقُّبِ «البخاريّ» حتّى ألحقَ به صِْنوه مسلم، فعُدَّ سيفرُه هذا من أهمّ ما كتَبته الشيعة الإماميّة وأكثرها مَطاعِن في «الصّحّاحين»، فلذا حرصوا على نشره بكلّتي لُغَتَيْهِ على أوسع نطاقٍ.

ولقد أبانَ الكاتبُ في مقدّمته له عن غرضٍ وَضِعَه إيّاه، فقال:

«هكذا أصبحَ الكتابان «صحيح البخاري» و«صحيح مسلم» مدارَ العقائد عند أهلِ السُّنة، وهذه الأمور هي التي دَعَتْنَا إلى البحثِ والتَّنْقِيصِ في «الصّحّاحين»، وكشفِ حقيقتَهما وماهيتَهما، كي تَتَجَلَّى الحقائقُ التي اسْتَتَرَتْ خَلْفَ الأستارِ السَّمِيكةِ مِنَ الثَّقَالِيدِ، والعَصَبِيَّاتِ، والظُّلُماتِ، والأوهامِ، التي ظَلَّتْ مَسْدُولَةً لِفِتْرَةِ تَزِيدٍ على ألفِ سنةٍ»<sup>(٢)</sup>.

---

(١) ألفه سنة ١٣٨٨هـ، ونقله يحيى البحراني إلى العربية، وقد شجعه عبد الحسين الأميني صاحب كتاب «الغدير» على إكماله، وقدم له مرتضى العسكري صاحب كتاب «أحاديث أم المؤمنين عائشة»، وهناك ترجمة أخرى للكتاب باسم «تأملات في الصّحّاحين» بتعريب مرتضى القزويني، ولا تخلو الترجمتين من زيادة ونقص واختلاف يسير، انظر «موقف الإمامية من أحاديث العقيدة» لفيحان الحربي (ص/١٠٤).

(٢) «أضواء على الصّحّاحين» (ص/٦٠-٦١).

وترتيب الكتاب على الموضوعات بحسب اختيار المؤلف، لا على أبواب «الصحيحين»، حيث جمّله على ثمانية فصول:

**الفصل الأول:** تكلّم فيه عن سيرة الحديث وأهميته، مُقتفياً أثر (جعفر السبحاني) في أغلظه نفسها في هذا الباب<sup>(١)</sup>! وزاد هو ما ادّعه تأخراً لتدوين الحديث عند أهل السنة، زاعماً أنّ الشيعة كانوا أسبق إلى التدوين منهم!

ولست أدري: أيّ رافضي سبّاب للصحابة سبق إلى تصنيف كتاب حديثي بأسانيده هو يعني! فإنّ أوّل كتاب حديثي ينسبونه لطائفتهم هو كتاب سليم بن قيس الهلالي (ت ٨٥هـ)<sup>(٢)</sup>، يعدّه بعضهم -حسب شيخهم النعماني<sup>(٣)</sup>- «أصلاً من أكبر كتّيب الأصول التي روّوها من حملة حديث أهل البيت، بل هو أقدمها»<sup>(٤)</sup>.

لكن الحق أنّ الكتاب موضوع عليه، غير موثوق بما فيه عند أكابر الإمامية<sup>(٥)</sup>؛ ولم يكن لد (تجمي) غرض من هذه الدعوى، إلّا إسقاط اعتبار «الصحيحين» بحجة تأخّر تصنيفهما عن زمن النبوة.

**وأما الفصل الثاني:** فترجم في المؤلف للشيخين ترجمة موجزة، شأنها بقدر أمانتهما، والظن في عقدهما، وازدراء أفهامهما، ينقل في ذلك نصوصاً افتراءات «القول الصراح» لشيخ الشريعة لأصبهاني<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر كتاب «الحديث النبوي بين الرواية والدراية» لجعفر السبحاني (١٢-٣٣).

(٢) سليم بن قيس الهلالي العامري الكوفي: كان من أصحاب علي عليه السلام، وعاش في الكوفة إلى أن هرب من الحجاج الثقفي إلى النوبندجان من بلاد فارس، ولجأ إلى دار أبان بن أبي عياش فيروز، فأواه ومات عنده، يُنسب له «كتاب الشقيقة» المطبوع باسم «كتاب سليم بن قيس الكوفي»، انظر «الأعلام» للزركلي (١١٩/٣).

(٣) محمد بن إبراهيم بن جعفر الكاتب النعماني: البغدادي الرافضي، مفسر ومتكلم؛ قدم بغداد وأخذ عن الكليني، وسافر إلى الشام، من آثاره: «تفسير القرآن»، و«جامع الأخبار»، و«الرد على الاسماعيلية»، و«نثر اللائي في الحديث»، و«كتاب الغيبة»، انظر «معجم المؤلفين» (١٩٥/٨).

(٤) قاله النعماني في كتابه «الغيبة» (ص/١٠١).

(٥) بعض الإمامية ينسبون وضعه على سليم إلى أبان بن أبي عياش، كما ذكره الجلي، وابن القضايري، والثفيد، انظر نصوصهم في «مصادر الثلقي وأصول الاستدلال المقيدة عند الإمامية» لـ د. إيمان العلواني (٤٢٩/١).

(٦) انظر «أضواء على الصحيحين» (ص/٦٧).

ولا غرابة أن تصدُر هذه الجهالة من مثله بمرتبة إمامين جليلين من أئمة الحديث كالبخاري ومسلم، فهو الذي صَيَّرَ مالِكَ بْنَ أَنَسٍ ووهبَ بْنَ مُنْبِهٍ من مشايخ البخاري في الحديث<sup>(١)</sup> وقد وُلِدَ البخاري بعد موتيهما بسنوات.

**وأما الفصل الثالث:** فنقل فيه (التَّجْمِي) كلامَ بعض العلماء في الثناء على «الصَّحِيحِينَ»، مُتَنَدِّرًا في ذلك ببعض الرؤى التي نُقِلَتْ في فضائل البخاري، وهذا مما يراه المؤلف غلوًا وَتَبْطُلًا، مع علمه أَنَّ الْمُتَرَجِّمِينَ للبخاري إِنَّمَا حَكَوْا مِثْلَ هذه الرؤى استئناسًا واستبشارًا، لا احتجاجًا.

وكان من قبيح جهالات المؤلف المنبئة عن ضحالة علمه وسوء طويته:

نسبته لأهل السنة تسميتهم للكتب السنة بـ (الصَّحاح)، لكون «جميع ما وَرَدَ فيها من الأحاديث والروايات - سواء من وجهة نظر مؤلفيها، أو من وجهة نظر علماء أهل السنة - صحيحة ومطابقة للواقع، وأنهم يعتقدون بأنَّ كلَّ ما جاء في هذه الصَّحاح السنة، ونُسِبَ إلى الرسول ﷺ، فإنه قد خرج من بين شفّتي رسول الله ﷺ»<sup>(٢)</sup>.

فليته قدير أن ينقل هذا الهراء عن أحد من علماء السنة، حتّى ننظر في وجه كلامه؛ وكلُّ حديثي عندنا مُبتدئ يعلم أنَّ أربابَ السُّنَنِ الأربعة لم يشترطوا الصَّحة في ما ساقوه من أخبارٍ في مُصَنَّفَاتِهِمْ، وإنَّما أطلق عليها بعض العلماء تلك التسمية لأنَّ أغلب ما فيها صحيح أو مقبول، ومن ركائز الفقهاء في الاحتجاج.

**وأما الفصل الرابع من كتابه:** فساق فيه ما رآه أدلة على ضعف «الصَّحِيحِينَ» وسقميها، منها دعواه ضعف أسانيدِها، فينقل فيه عن ابن حجر «أنَّ الحفَّاظَ وعلماءَ فنِّ الرجال، ذكروا أنَّ ضعفاءَ روايتيها يبلغُ الثلاثمائة شخص»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر «أضواء على الصحيحين» (ص/١١١).

(٢) انظر «أضواء على الصحيحين» (ص/٧٣-٧٤).

(٣) انظر «أضواء على الصحيحين» (ص/٩١).



فَأَمَّا مَا أَحَالَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ فِي «هُدَى السَّارِي» لابن حجر، فعند الرجوع إليه نجده خَالِيًا وَمِمَّا أَفَادَتْهُ عِبَارَتُهُ! فَإِنَّمَا ذَكَرَ ابْنُ حَجَرٍ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مِنْ كِتَابِهِ الرِّوَاةَ الْمُتَكَلِّمَ فِيهِمْ بِأَدْنَى كَلَامٍ وَفِيهِمُ الثَّقَاتُ، لَا الْمَفْرُوعُ مِنْ صُغْفِهِمْ<sup>(١)</sup>! وَلَا يَلْزَمُ مِنْ مُجَرَّدِ كَلَامٍ أَحَدٍ فِي رَأْيٍ، تَحَقُّقَ كَلَامِهِ فِيهِ مِنْ حَيْثُ الْوَاقِعُ، وَمَعْرُوفٌ أَنَّ الشَّيْخِينَ قَدْ يُخْرَجَانِ لِمَنْ فِيهِ كَلَامٌ فِي مَوَاضِعَ مَعْرُوفَةٍ، تَبَيَّنَ لِهَمَا صِدْقُهُ فِي مَا رَوَاهُ؛ هَذَا إِنْ لَمْ يَكُنِ الرَّأْيُ فِي رَأْيِهِمَا ثَابِتَ الْعَدَالَةِ وَالضَّبْطِ<sup>(٢)</sup>.

ثُمَّ قَوْلُ الْمُؤَلِّفِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ فَصْلِهِ هَذَا: «إِنَّ الْأَحَادِيثَ غَيْرَ الصَّحِيحَةِ وَالضَّعِيفَةِ، يَبْلُغُ عَدْدُهَا فَوْقَ مَا عَدَّهُ ابْنُ حَجَرٍ كَمَا نَقَلَ عَنْهُ الْحَقَّاطُ، حَيْثُ قَالَ: إِنَّهَا لَا تَنْتَاجِزُ الْمِائَةَ وَعَشْرَةَ أَحَادِيثَ، ضَعِيفَةٌ مِنْ جِهَةِ الْمُتَرِّ»<sup>(٣)</sup>:

هُوَ نَقْلٌ مَشْحُونٌ بِالْكَذِبِ، فَإِنَّ الَّذِي ذَكَرَهُ ابْنُ حَجَرٍ عِدَّةُ الْأَحَادِيثِ الَّتِي أَعْلَاهَا الدَّارَقُطْنِي وَبَعْضُ الْعُلَمَاءِ مِنْ جِهَةِ أَسَانِيدِهَا، مَعَ الْإِجَابَةِ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ أَوْ أَكْثَرِهِ<sup>(٤)</sup>؛ فَإِنَّهُ ذَكَرَ الْأَحَادِيثَ الَّتِي انْتَقَدَتْ عَلَى الشَّيْخِينَ، فَقَسَّمَهَا أَقْسَامًا، جَلَّهَا مُتَعَلِّقٌ بِصَنَاعَةِ الْإِسْنَادِ، وَلَا تَمُسُّ الْمُتَوَنِّ بِسُوءٍ، لَا كَمَا يَقُولُهُ الْمُؤَلِّفُ، وَغَزَاهُ مَنِينًا لِلْحَافِظِ<sup>(٥)</sup>.

وَأَمَّا الْفَصْلُ الْخَامِسُ: فَخَصَّصَهُ (النَّجْمِيُّ) لِلطَّلْعِ فِي أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ الْإِلَهِيَّةِ الَّتِي أَخْرَجَاهَا، فَجَرَى فِي مِضْمَارِ الْمُعْتَزَلَةِ فِي إنْكَارِهَا لِرُؤْيَةِ اللَّهِ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَنْكَرَ مَعَهَا كَثِيرًا مِنَ الصِّفَاتِ الذَّاتِيَةِ الْخَبَرِيَّةِ، ثُمَّ عَرَّضَ لِمُعْتَزِلِ الْإِمَامِيَّةِ فِي هَذَا الْبَابِ مِنَ الْإِعْتِقَادِ؛ لَكِنَّا تَقَرُّأُ فِيهِ عَقْدَ الْقَاضِي عَبْدِ الْجَبَّارِ الْهَمْدَانِيِّ

(١) انظر «هدى الساري» (ص/٣٨٤)، ونكت ابن حجر على «مقدمة ابن الصلاح» (١/٢٨٧).

(٢) انظر تفصيلها في «التنكيل» للمعلمي (١/٤٥٨)، ولزبلي في «نصب الرتبة» (١/٣٤١-٣٤٢) تحقيق جيد في إخراج البخاري ومسلم للرؤايات المتكلم فيها.

(٣) انظر «أضواء على الصحيحين» (ص/٩٠).

(٤) انظر مقدمة «فتح الباري» (١/٣٤٦).

(٥) انظر «هدى الساري» (ص/٣٤٧).

وأما الفصل السادس: فخاص في الكاتب في الثبوت، وقارن بين أهل السنة والشيعة الإمامية في هذا الباب، وردّ جملة من أحاديث «الصحيحين» في ذلك، كحديث كذبات إبراهيم عليه السلام، وطعن موسى عليه السلام لعين الملك.

وأما الفصل السابع: فحشد فيه ما يزعمه من أحاديث في «الصحيحين» تنتقص قدر الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، منها ما كان تقدّم من أحاديث السهو في الصلاة والنسيان.

وحين عرّج على حديث شق صدر النبي صلى الله عليه وآله وسلم صغيراً، نفى القصة جملة وتفصيلاً، وعلة ذلك عنده: أن «لو كان لهذه القصة حقيقة كسائر القضايا، لذكرها أئمة أهل البيت، الذين هم أدري بما في البيت، بينما تراهم لم يدعوا صغيرة ولا كبيرة ممّا نمت بحياة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وتاريخه، إلّا وذكروها»<sup>(١)</sup>.

لكن واقع مصنفات طائفته تكذب ادّعاءه هذا وتوهن حجّته؛ وإلّا: فأين نقل الإمامية لسيرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالسند المتصل الصحيح أصلاً؟! بل أين اعتناؤهم بأحاديثه صلى الله عليه وآله وسلم في شتى الأبواب الشرعية الأخرى؟! المعتني بذلك أعرّ فيهم - والله - من الغراب الأعصم، فإنهم لا يتناقلون من الرواية إلّا ما كان عن أئمتهم في الأعم الأغلب<sup>(٢)</sup>.

وفي هذا الفصل أيضاً: ما يدل على جهل الكاتب بأدلة مذهبه الذي يتصرّ له: فتراه يستنكر متوناً في «الصحيحين»، هي في أمات كتب الإمامية لو كان يعلم!

تراه - مثلاً - في استقبحه حديث بول النبي صلى الله عليه وآله وسلم قائماً، بداعي أنّه «ليس فقط لا يتلام ومقام الثبوة فحسب، بل إنّهُ يُشين بأي فرد من الأفراد! ممّن له معرفة سطحية بالمعارف الدينية! أو يكون مُحترماً عند نفسه!»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر «أضواء على الصحيحين» (ص/٢٤١).

(٢) بل أشار شيخهم الحرّ العاملي، إلى أنّهم يتجنّبون رواية ما يُرفع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، خشية أن يكون من روايات أهل السنة! انظر «وسائل الشيعة» (٣٩١/٢٠).

(٣) «أضواء على الصحيحين» (ص/٢٧٠).

مع أَنَّ جعفرًا الصَّادق -مَنْ يَعتَبِرُهُ هو وأربابُ فرقته مَنبَعًا للتَّشريع- يُجيب  
مَنْ استفتاه عن التَّوَلَّى قائمًا، قائلاً: «لا بأسَ به»<sup>(١)</sup>

**أَمَّا الفصل الأخير مِن كتابه:** فقد خَصَّصَه التَّجْمِي للقدح في خلافة الخُلفاء  
الثَّلاثة الأوَّل عليه السلام، مُدْعيًا أَحَقِّيَّةَ عليٍّ عليه السلام بها دونهم، لفضائل سَأَلَهَا له حَشاها  
بالغُثِّ والسَّمين.

**وحاصل القول:** أَنَّ الكاتب في ما مَضَى مِنَ الفصول كُلِّها: مُكثِرٌ مِنَ  
التَّنَاقُض، يُثَبِّت القولَ ثُمَّ يَنقُضُه بعدُ بِصفحاتٍ مع جُرْأَةٍ عَجِيبَةٍ عَلَى الكَذِب  
والتَّلْبِيس.

فكان -مثلاً- يَدَّعي عَلَى علماء السُّنَّة أَنَّهُم يقولون بعصمة «الصَّحَّاحين»،  
وَأَنَّهُمَا مُنْزَهَيْن «مِنْ أَنْ تَنَالَهُمَا الآراءُ والأفكارُ وإبداءُ الرَّأي فِيهِمَا، وَأَنَّ البَحْثَ  
والتَّحْقِيقَ فِيهِمَا، يَكَادُ يَكُونُ تَوَهُيتًا لِهَما، وهذا بِمِثَابَةِ التَّوَهُينِ لِلقرآن، وَلَا تَوْبَةَ  
وَلَا غَفْرانَ لِمَنْ يَقُومُ بِذلك»<sup>(٢)</sup>.

ثُمَّ هو بعد هذا التَّعميمِ العَقيمِ، يَأْتِي بعد صَفْحَةٍ واحِدَةٍ فَقَط، لِيُلْغِي تَهْمَتَهُ  
تلكَ مِن غيرِ شعورٍ، مُقَرِّراً بأنَّ «هناكَ علماء مِن أَهلِ السُّنَّةِ أَنفُسُهُم قد نَظَرُوا إِلَى  
«الصَّحَّاحين» نَظْرَةَ المَحْقَقِ البَحاثة، فَوَضَعُوا ما احتَوَاهِ الصَّحَّاحانَ عَلَى طاوِلَةٍ  
التَّشْرِيع، وَوَاظَنُوهُمَا بِالْمِيعَارِ الواقِعِيِّ»<sup>(٣)</sup>!  
وَأَقَةُ الكَذِّابِ النِّسيانُ! والحمد لله.

(١) «الكافي» للكليني (٥٠٠/٦)، و«وسائل الشيعة» للعالملي (٣٥٢/١).

(٢) «أضواء عَلَى الصَّحَّاحين» (ص/٨٠).

(٣) «أضواء عَلَى الصَّحَّاحين» (ص/٨١).

